

## نظام الإقطاع ودوره في تزويد الجيش العثماني بقوات الفرسان (السباهية، والقوات المعاونة لها) منذ أوائل ق14 حتى ق17

زينب مصطفى منصور دوشي

ahmeddosbe@gmail.com

قسم التاريخ - كلية التربية - جامعة مصراتة

الملخص:

اشتهرت الدولة العثمانية باستخدام القوات المحاربة التي كانت تجمع وقت الحرب، ثم تصرف بعد الانتهاء منها لتعود إلى أعمالها الطبيعية، كان ذلك في عهد أرطغرل بن سليمان زعيم قبيلة (قايي) أي في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، وورث ابنه عثمان مؤسس الدولة العثمانية (1288-1326) هذا النظام، وتمكن من أن يصقل هذه الفكرة ويجعل منها أسلوباً لنشر دولته في ربوع الأناضول، وتطورت أكثر في عهد ابنه أورخان (1326-1360)، الذي نجح في تحويل هذه الفكرة من مجرد قوات محاربة إلى أن أصبحت نظاماً أساسياً من نظم تطور الدولة وتوسعها، وازدهرت هذه الفكرة ازدهاراً كبيراً في عهد السلطان مراد الأول (1361-1389)، خصوصاً بعد تطبيق سياسة التوسع الإقليمي في الأناضول والبلقان، فزادت الأراضي المفتوحة، مما أسهمت في تطوير النظام الإقطاعي لدى العثمانيين، وأصبح مورداً أساسياً في بناء أهم مقومات الدولة العثمانية: الجيش والاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية-النظام الإقطاعي- الجيش - السباهية.

### **The feudal system and its role in supplying the Ottoman army with the cavalry forces (Sibah and its auxiliary forces) from the early fourteenth century until the seventeenth century**

Zainab Mustafa Mansour Doshi

Department of History- College of Education- University of Misurata

#### **Abstract:**

The Ottoman Empire was famous for using the fighting forces that were gathering at the time of the war, and then acted after its completion to return to its normal work. That was during the reign of Ertugrul bin Suleiman, the leader of the Qayi tribe, that is, in the second half of the thirteenth century, and his son Osman, founder of the Ottoman Empire (1288-1326), inherited it.), this system and was able to refine this idea and make it a method for spreading his state throughout Anatolia, and it developed further during the

reign of his son Orkhan (1326-1360), who succeeded in transforming this idea from mere fighting forces to becoming a basic system of state development and expansion systems, and this idea flourished greatly during the reign of in Sultan Murad I (1361-1389), especially after implementing the policy of territorial expansion in Anatolia and the Balkans, and the open lands increased, which contributed to the development of the feudal system of the Ottomans, and it became an essential resource in building the most important components of the Ottoman Empire: the army and the economy.

**Keywords:** The Ottoman Empire - the feudal system - the Ottoman army - the Ottoman economy.

#### المقدمة:

بدأت الدولة العثمانية في الاعتماد على نظام الإقطاع العسكري في عهدي السلطانين عثمان بن أرطغرل (1288-1326)، وابنه أوروخان (1326-1360) الذي اعتمد اعتماداً كبيراً على هذا النظام سواء في الغزو أو في الفتوحات، وفي الحصول على الضرائب أو المحاصيل الزراعية، وتطور نظام الإقطاع العسكري في عهد السلطان مراد الأول (1361-1389) الذي أخذ بمشورة وزيره ديمورطاش الذي ينسب إليه تنظيم فرق الخيالة العثمانيين المسماة (سباهي) على نظام جديد، واختار أن تكون أعلامهم باللون الأحمر، الذي لا يزال شعاراً للدولة التركية حتى الآن، في مقابله دُفع جعل معين لصاحب الإقطاع، وذلك بشرط أن يسكن الجندي في أرضه وقت السلم، ويستعد للحرب عند الاقتضاء على نفقته، وأن يقدم أيضاً جندياً آخر معه. وكان كل إقطاع لم يتجاوز إيراده السنوي عشرين ألف أقة يسمى تيمار، وما زاد إيراده على ذلك يسمى زعامت، وكانت هذه الإقطاعات لا يرثها إلا الذكور من الأعتاق، وإذا انقرضت الذرية من الذكور ترجع إلى الحكومة وهي تقطعها إلى جندي آخر بنفس هذه الشروط.

اعتمدت الدولة العثمانية منذ نشأتها- أوائل القرن الرابع عشر- نظاماً سياسياً، كان قائماً في دول سبقتها في العالم الشرقي، ألا وهو نظام الإقطاع الذي كان داعماً أساسياً لتزويد هذه الدولة بما تحتاج إليه من المحارِبين، كما أنه نظام أكسب الدولة وضعاً اقتصادياً متميزاً سواء من ناحية زراعة الأرض، أم من حيث الحصول على الضرائب الأميرية التي كانت تفرض على الأراضي المفتوحة، في أسلوبين أساسيين هما: التيمار، والزعامت، اللذين يصبان في خدمة الدولة العثمانية من حيث الجيش والاقتصاد العثماني.

### أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- محاولة فهم النظام السياسي القائم على ملكية الأرض، وكيفية استثمارها.
- توضيح دور الدولة العثمانية في استخدام النظام الإقطاعي لتزويد الدولة بما تحتاج من الجنود.
- لفت النظر من جانب الباحثين والمهتمين في إمكانية إعداد مقاتلين يساعدون الجيش العثماني في الكثير من المهام المنوطة لهم.
- معرفة مدى ما للدولة العثمانية من جهود من أجل الحصول على قوات فرعية، وخاصة من أجل إخماد الثورات وتمردات الولاة.

### أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في الآتي:

- الكشف عن دور الدولة العثمانية في استحداث النظام الإقطاعي، وتطويره خدمةً لمصالحها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية.
- إضافة رافد من روافد المعرفة في مجال التاريخ العثماني للمكتبة العربية بواسطة المجلة العلمية.
- إمكانية تكوين قاعدة ينطلق منها باحثون آخرون للكشف عن مزيد من الحقائق العلمية.
- توضيح مدى اعتماد الدولة العثمانية على قوات الولايات سواء النظامية (السباهية) أو الفرعية (المرتزقة) في سياسة التوسع الإقليمي زمن الحرب، والاهتمام بالأرض وقت السلم، وإيجاد الأمن في الولايات أخيراً.

### الهدف من الدراسة: أهداف الدراسة تتلخص في الآتي:

- التعرف على مدى اهتمام الدولة العثمانية بالنظام الإقطاعي.
- التعرف على المقارنة بين نظام الإقطاع العثماني مع من سبقه من دول أخرى.
- التحقق من مدى فاعلية الأراضي المقطعة في بناء الجيش والاقتصاد العثماني.
- التعرف على دقة السياسة العثمانية في احتواء القوات الفرعية والمرتزقة من أجل توفير الأمن في بعض ولاياتها.

## إشكالية الدراسة:

يعتبر نظام الإقطاع العسكري من الأنظمة السياسية التي ورثتها الدولة العثمانية من عدد من الدول الشرقية التي سبقتها في الظهور والقوة في منطقة آسيا الصغرى، وبلاد الروملي، وقامت بتطويره وجعله نظاماً قائماً بحد ذاته؛ يخدم الدولة العثمانية وقت السلم والحرب، ومن هذا المنطلق جاءت إشكالية هذه الدراسة في تحديد نظام الإقطاع، واستخداماته، وأنواعه، وأهم قواته، وأبرز خدماته.

وتكمن إشكالية الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ما الإقطاع، وما مدى مقارنته بين الدولة العثمانية والدول الأخرى؟
- كيف استخدمت الدولة العثمانية النظام الإقطاعي؟
- ما أهم الأراضي المقطعة في الدولة العثمانية، وما دورها في تزويد الجيش العثماني؟
- ما أهم قوات الولايات، وما أدوارها في تزويد الدولة بالجنود المقاتلة؟
- هل كان للقوات المرتزقة دور في الجيش العثماني؟

## فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة وجود نظام سياسي ورثته الدولة العثمانية عن دول سبقتها في الاتجاه التاريخي عبر الزمن، محاولة من خلاله بناء دولة تعتمد اعتماداً كلياً على الجيش الذي سيكون أحد مكوناته الأساسية فرسان الإقطاع، وما يمكن أن يقدمه هذا المكون من فائدة حربية واقتصادية، وتفوق في مجال التوسع الإقليمي.

**حدود الدراسة:** جاءت حدود البحث وفق الآتي:

**البُعد التاريخي:** من أوائل القرن الرابع عشر وحتى القرن السابع عشر؛ لأنها المدة الحقيقية التي اعتمدت فيها الدولة العثمانية النظام الإقطاعي باعتباره نظاماً قائماً بحد ذاته، إلى أن أصبحت الدولة بحاجة إلى تطوير فرقها العسكرية، وخاصة فرق الإقطاع التي أصبحت تشكل ثقلًا على اقتصاد الدولة العثمانية بسبب توقف الفتوحات العثمانية؛ مما أدى إلى إلغائه في القرن السابع عشر، وتبني نظام اقتصادي جديد يسمى بالالتزام.

**البُعد المكاني:** اعتمدت الدولة العثمانية على القرى المفتوحة من أجل التزود بالجنود الإقطاعيين، ولعل أبرز المناطق التي نعتها أساس توفّر الجيش السباهية مثل: الجند السباهية حيث تتوفر الإقطاعات

العسكرية الموجودة في كل أنحاء الدولة العثمانية في الأراضي المفتوحة خاصةً: (الأناضول، الروملي، آسيا)، أما المعاونة فهي من مختلف الأقطار والأقاليم المعروفة على مستوى العالم في ذلك الوقت مثل أسواق النخاسة.

### المنهج المتبع في هذه الدراسة:

بعد جمع المادة ودراستها، وانتقاء المعلومات المهمة التي تخدم البحث، كان المنهج المتبع في هذه الدراسة منهج البحث التاريخي باستخدام أسلوب الربط، والتحليل في كل منها.

### الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع نظام الإقطاع ودوره في تزويد الجيش العثماني بقوات الفرسان باهتمام الباحثين في التاريخ الحديث، ولعل من أبرز هذه الدراسات: -دراسة د. فتحية الوداني و أ. أسماء جعفر، المعنونة: "تطور ظاهري القبالة والضمان إلى نظام الالتزام في الدولة العثمانية" (132هـ/1299م)، دراسة علمية نشرت في مجلة كلية الآداب-جامعة مصراتة، ع17، يونيو 2021م، جاءت هذه الدراسة في 23 ورقة، تحتوي على أربعة مواضيع رئيسة تضمنت: الأول: تحديد مصطلحات البحث، ويحتوي على تعريف عدة مصطلحات ذكرت في البحث، الثاني: نظام الالتزام في الدولة العثمانية من حيث تعريف الالتزام لغةً، واصطلاحاً، وبداية الالتزام في الدولة العثمانية ويؤخذ من فرعين هما: (ضرائب شرعية مثل: الخراج، والزكاة، وضرائب عُرفية مثل: التيمار، الزعامت، الخاص) وما تقدمه كل منها للدولة، الثالث: تطبيق نظام الالتزام، ويحتوي على نوعين من الأرض هما: الأرض الوسية، والأرض الفلاحة، أما الموضوع الرابع: تعريف الملتزم، إضافة إلى استنتاجات البحث، والمراجع التي استخدمت فيه. بينما جاءت دراساتي في تمهيد يوضح فكرة استخدام المجتمعات الإنسانية للنظام الإقطاعي، ثم تناولت الدراسة: تعريف الإقطاع، والمقارنة بين نظام الإقطاع العثماني مع ما سبقه من دول أخرى، وأنواع الأراضي المقطعة لدى العثمانيين وأهميتها، وقوات الولايات (السباهية، قوات المعاونة)، ودور وحدات الخدمة الفرعية، والمرترقة في الجيش العثماني، وقد استفدت من ذلك البحث معلومات تخص أنواع الضرائب الإقطاعية التي كانت أساس نظام الإقطاع العسكري في الدولة العثمانية، وإن كان قد اقتصر على هذه النقطة فقط فإن دراساتي توسعت في نظام الإقطاع وأنواعه في الدولة العثمانية، وما قدمه من فوائد للجيش العثماني.

## التمهيد:

بدأت الدولة العثمانية منذ تأسيسها على يد "أرطغرل بن سليمان" - زعيم قبيلة قايي - غرب الأناضول، في أوائل القرن الرابع عشر الميلادي؛ باستخدام أسلوب الجهاد في سبيل الله، لعل من أهم المواقف التاريخية التي تشهد على هذه الأحداث عندما دخل أرطغرل بلاد آسيا، وجد فيها صراع قوي بين جيشين متقاتلين، هما: الجيش المغولي - بعض الروايات تذكر جيش بيزنطي -، والجيش السلجوقي، فلم يعد أمامه إلا نصرته أخوته في الدم، فوقف إلى جانب الأتراك السلاجقة حتى أمكنهم من هزيمة الجيش المضاد لهم عام 1232م، فمنذ هذه اللحظة التاريخية أصبح للعثمانيين موطؤ قدم في آسيا الصغرى بموجب المكافأة التي قدمها سلطان السلاجقة - علاء الدين - للعثمانيين متمثلة في قطعة أرض على الحدود بين البيزنطيين والسلاجقة تسمى: (سكود)، ومنح زعيم قبيلة قايي لقب حامي الحدود (الحامي، 1401هـ/1981م، ص115)، وعندما توفي أرطغرل تولى قيادة القبيلة ابنه عثمان الذي تمكن من الاستمرار في التوسع باسم حامي الحدود حتى تمكن في عام 1300-1307 من الاستقلال عن الدولة السلجوقية التي سقطت أخيراً بيد المغول، وأعلن نفسه أميراً، مثل غيره من أمراء الأناضول، ثم تمكن بموجب جرأته وقوته من أن يقضي على كل الكيانات السياسية المستقلة في بلاد الأناضول (ياغي، 1423هـ/2002م، ص14)، باستخدام عدة أساليب منها: الجهاد، والمصاهرة، وتوزيع الإقطاعات على المجاهدين، ولعل من أهم إنجازاته السياسية أنه وثق علاقته مع زعيم الحركة الصوفية في بلاد الأناضول يدعى (الشيخ أده بالي) الذي استلم منه مهمة الجهاد والسيوف لاستكمال مهمة الغزو في سبيل الله، وأطلق عليه اسم الغازي نسبة إلى مهمته التي تقوم على الغزو في سبيل الله (بروكلمان، 1961م، ص14).

واعتمد عثمان بن أرطغرل في توسعته على قوات قبلية - من كل قبيلة وحدة عسكرية - كانت تجمع وقت الحرب، وتصرف بعد الانتهاء منها، وبقي هذا النظام حتى بعد تولي السلطان أورخان بن عثمان سلطة الدولة العثمانية، بل وتطور أثناء المسيرة الجهادية للعثمانيين حتى القرن السابع عشر، حتى أصبح أحد وأبرز مقومات التوسع العثماني تحت مسمى نظام الإقطاع العسكري (بيتروسيان، إيرينا، 1427هـ/2006م، ص14).

استُخدم نظام الإقطاع عبر الزمن في كثير من المجتمعات الإنسانية، باعتباره نظاماً قائماً على ملكية الأرض والفرسان، ومورد دخل لها، لذا فقد كان أساس بناء المجتمعات الريفية التي تحولت عبر الزمن إلى

مدن رأسمالية، وعلى أية حال فإن نظام الإقطاع قد وفرَّ للعثمانيين- إلى جانب هذه الفوائد- قوات محاربة تساند سلطاتها أثناء عملياتها التوسعية، وقبل كل شيء ينبغي أن نوضح تعريف الإقطاع نظاماً، ومقارنته بإقطاع الدولة العثمانية:

#### - تعريف الإقطاع:

يقال في اللغة: ثوب أقطاع: مقطوعاً قطعاً. أما اصطلاحاً: فهو عبارة عن نظام يقوم بين السادة ونوابهم، يقضي بأن يملك الأولون الآخرين قطاعاً من الأرض على سبيل المنحة لهم ولأولادهم، وكل نظام يمكن المالك من أن يتحكم في الأرض ومن فيها من الناس، والإقطاعي: المالك الذي يملك الأرض على نظام الإقطاع (ضيف، 1423هـ/2011م، ص773). وعرفه المعجم الوجيز: بأنه نظام قديم في أوروبا، يقوم على العلاقة بين السادة ونوابهم، ويقضي بأن يملك الأولون الآخرين قطاع من الأرض على سبيل المنحة لهم ولأولادهم (مذكور، 1415هـ/1994م، ص508). بينما عرفه المؤرخ البريطاني (مورس دوب): بأنه رابطة تعاقدية لا تنفصم عُراها بين الخدمة ومنح الأرض، وبين الواجبات الفردية والحقوق الحقوقية (دوب، 1975م، ص49-50).

#### - مقارنة نظام الإقطاع العثماني مع ما سبقه من دول أخرى:

اعتمدت الدولة العثمانية في بداية نموها على المحاربين المسلمين الأحرار، وقد نُظمت هذه الطائفة من الجند على أساس إقطاعي؛ إذ كانوا يُعطون إقطاعات من الأرض يستغلونها مقابل تلبية نداء القتال، وقد قُسمت تلك الإقطاعات إلى ثلاثة أقسام: تيمار، وزعامت<sup>(1)</sup>، وخاص (قازان، 1996، ص09). وهذه الأقسام الثلاث تعدُّ فرع من فروع ضرائب الدولة العثمانية التي استقتها من العرف والقرارات السلطانية، تعودُّ إلى عهد السلطان أورخان (1326-1360م)، وكان الهدف منها تجهيز الجيوش وتغطية نفقاتهم، واحتياجهم (الوداني، جعفر، 2021، ص193)، ولا بد من الإشارة إلى بعض الاجتهادات عن نظام الإقطاع عند الدولة البيزنطية، والسلحوقية وغيرهما التي سبقت الدولة العثمانية، من خلال الإجابة عمّا إذا كانت الدولة العثمانية هي الدولة الأولى التي طبقت هذا النظام أم لا؟ وما فائدته بالنسبة لها؟

(\*) زعامت: هي إقطاعة تقدم أكثر من خمسة فرسان، ينظر: (الدسوقي، 1976م، ص19)، وتعني نظاماً قديماً إقطاعياً يأتي بعد التيمار، ويبلغ دخلها (99000-19000) أقة، ينظر: (علاونة، 2014م، ص266).

لقد سبقت الدولة العثمانية الكثير من الدول التي استخدمت هذا النظام من خلال أوجه المقارنة فيما بينها، فمثلاً نجد: الإقطاع في أوروبا - خلال المدة من القرن الثامن الميلادي حتى القرن العاشر الميلادي في فرنسا خاصة - يقوم على علاقة الاتباع بالأسياذ، بمعنى أن الإقطاع نظامٌ سياسيٌّ قانونيٌّ قائمٌ بين الرجال الأحرار بعيداً عن نظام الملكية أو نظام السخرة والعبيد (كانتور، 1997م، ص278).

بينما كان الإقطاع في الدولة البيزنطية عقب خضوعها للاتين عام 1204م، نظاماً اقتصادياً مرتبطاً بالأرض الزراعية (يوسف، 2005، ص269)، وأحياناً يقوم الإقطاع الغربي على إلزام المنتج بالقوة، وبغض النظر عن رغبته بتلبية مطالب اقتصادية معينة لسيد أعلى، سواء اتخذت هذه المطالب شكل خدمات يجب إنجازها أو إتاوات واجبة الدفع عيناً أو نقداً (دوب، 1979، ص75).

يذكر أحد المؤرخين العرب (عبد العزيز الدوري) أن الإقطاع مبنيٌّ على الثروة وهي للحكام، وللكبار الموظفين، ولقادة الجند، وكانت الفجوة واسعة بينهم وبين عامة الشعب، وأوضح أن المجتمع الإسلامي أكثر انفتاحاً أي تعلماً، فلا يوجد فرق بين الحكام والعامة، ولكن عندما دخل الأعاجم مثل: البويهيين وغيرهم إلى البلاد الإسلامية وصارت السلطة بيدهم، صارت الثروة بيد هؤلاء الحكام وأعوامهم، وصار الشعب كله محكوماً، وفرضوا الجزية عليه (الدوري، 2007م، ص77-78).

أما السلاجقة ففرضوا نظاماً إقطاعياً عسكرياً على أساس إقطاع الأرض مقابل الخدمة العسكرية (الدليمي، 1413هـ/2010م، ص74). فكان لزاماً على الأمير المقطع أن يكون هو وقواته تحت إمرة السلطان السلجوقي في أوقات الحرب، ومن واجبات المقطع أن يجهز جنوده بالمؤن والأسلحة على نفقته الخاصة (الأعرجي، 2013م، ص05) نلاحظ من هذا النظام أن الدولة العثمانية قد انتهجت الأسلوب نفسه في منح محاربيها إقطاعات مقابل الحصول على فرسان زمن الحرب، أي يجب على المقطع أن يلي نداء الحرب حسب إيراده. بينما يذكر -برنارد لويس- أنه قد وجد في الإمبراطورية العثمانية في عهدها الأول شيئاً مماثلاً بطبقة النبلاء عن طريق الوراثة لأول مرة في تاريخ الإسلام حقاً، أي الطبقة العسكرية، لا يُنكر أن العسكريين لم تكن لهم امتيازات إقطاعية أو ارستقراطية في نظر القانون، إذ لم تكن لهم حقوق وراثية أو مستديمة في الإقطاع، أو الوظيفة أو المرتبة، وكان السلطان يستطيع أن يمنح أو يسحب ما يشاء ممن يشاء، ولكن كان السلاطين العثمانيون يُمنحون في الحقيقة هذه الإقطاعات أو الوظائف عادةً لأعضاء طبقة العسكريين فقط، والذين كانوا يعتبرون من هذه الطبقة، ولو أنهم في الواقع لا يملكون إقطاعاً أو وظيفة، وكان يُحافظ على تمييز واضح بين العسكريين والرعايا المسلمة، ولكنهم كانوا

يخضعون في الأمور الإدارية، والمالية والتأديبية للوائح تنظيمية تصدر من السلطان، وضمنت لهم هذه اللوائح امتيازات، وإعفاءات خاصة في مقابل الرعايا الذين كان محظور عليهم حمل السلاح، وركوب الخيل أو امتلاك الإقطاعات (لويس، د.ت، ص60).

عندما انشرت السيادة العثمانية في بلاد البلقان اتصل كثير من الصقالبة والألبان بالبلقانيين، وقرروا الدخول في خدمة العثمانيين لأسباب مختلفة، وأصبح المجاهدون -بعد انتصاراتهم وفتوحاتهم- أسياداً لبلاد واسعة في أوروبا، حيث كانت طبقة الأشراف المسيحية قد تمتعت بامتيازات تشبه إلى حد كبير امتيازات الإقطاعيين الغربيين، واستقر بعض من بين هؤلاء المجاهدين كالإقطاعيين العسكريين في الأراضي المنوحة لهم من قبل السلاطين، ومنذ ذلك الوقت نلاحظ دخول عدد من الأشياء المستحدثة في النظام العسكري والاجتماعي العثماني، التي كانت بعضها غريبة الأصل، وكان أهمها حدوث طبقة عسكرية ذات امتيازات، سميت عندهم بـ(عسكر) التي كان أفرادها يتمتع بمكانة مرموقة بفضل شرف الولادة والأصل (لويس، د.ت، ص61).

مما سبق عرضه نلاحظ أن الدولة العثمانية قد أخذت بالنظام الإقطاعي في وقت مبكر جداً من تاريخ آل عثمان، ومن المحتمل أنه قد اتبع بشكل فعلي منذ عهد عثمان بن أرطغرل الذي اتبع سياسة التوسع الاقتصادي، وزيادة الإقطاعات العسكرية على حساب الأراضي المفتوحة (نظام التيمار)، فكان عثمان غازي يتطلع إلى احتواء التركمان عن طريق الهبات والعطايا، وكانت سياسته في البداية استمالة الطامعين في الغنائم حتى قويت شوكتهم (العريض، 2012م، ص32).

إن هذا النظام لم يكن من ابتداع العثمانيين، وإنما طبق في العصر العباسي الثاني عندما كثرت غزوات الأتراك في أطراف الدولة العباسية (الأعرجي، 2013م، ص04)، وبدأ تقديم الإقطاعيات للمقاتلين بالشيوع أثناء مدة تدهور الخلافة، لكنه اتخذ في العهد السلجوقي طبيعة مشاهدة لتلك التي اتخذها العثمانيون، ولقد تمّ اعتماد هذا النظام في تلك الأزمنة المبكرة طريقة لإراحة الخزينة من عبء جباية الضرائب، ودفع أجور الجند، وحافظ السلاطين العثمانيون عليه للسبب ذاته، ولكن عندما توسّعت الإمبراطورية بالفتوحات الجديدة نشأ سبب آخر، فقد أعطى طبقة الفرسان المسلمين المرتبطين بالفتح سيطرة على سكان الرّيف في المقاطعات المفتوحة، مما حال دون اتخاذ الفتوحات شكل الاحتلال العسكري، وذلك بإقامة هؤلاء الفرسان في تلك الأراضي، وبفضل الامتيازات التي أعطتها الشريعة لأهل

الكتاب الخاضعين للحكم الإسلامي، فقد أصبح الفرسان والفلاحون على مرّ الأيام يعدّون أنفسهم شعباً واحداً على اختلاف أصلهم (جب، باون، 1434هـ/2012م، ص100).

طبقاً للنظام الإقطاعي الحربي كان السلطان العثماني يمنح أرضاً زراعية لأفراد من سلاح الفرسان أو الحياطة، ويستقرون فيها، ويشرفون على زراعتها بمساعدة الفلاحين الذين كانوا يتولون زراعتها بصفتهم مستأجرين، وكانت هذه الأراضي تسمى إقطاعات، وكان يطلق على الفرسان الذين يحصل عليهم الجيش عن طريق الإقطاع اسم (السباهية)، وكان هذا النوع من الفرسان لا ينال مرتبات نقدية من الحكومة، بل كانوا يعتمدون في معيشتهم على المحاصيل الزراعية التي تغلها لهم الإقطاعات الممنوحة؛ ولذلك كانوا يمدون الفلاحين عادةً بالماشية والبذور، وفي هذه الحالة كان السباهية يستولون على نصف المحصول، كما كانوا يعتمدون على حصيلة العُشر، وغيرها من الضرائب المقررة على الفلاحين -الأرض أو المحاصيل- ويقومون بجبايتها منهم لحسابهم، وكانت الإيرادات التي يستولون عليها يطلق عليها المصطلح التركي مال المقاتلة (الشناوي، 1980م، ص130-131).

ويُذكر أن أول من استخدم السباهية في خدمة الدولة العثمانية السلطان أورخان (1326-1360م)، حيث استخدمهم في مهمة الحرس الشخصي للسلطان، وبتزايد عددهم أصبحوا يشكلون قلب الجيش العثماني وعصبه، وكان القوس والسهم سلاحهم الرئيسي، أو على الأقل السلاح الذي استخدموه ضد العدو عندما كانوا يُهاجمون بخيولهم السريعة، وما أن تنفذ سهامهم، ويصبحون على مقربة من العدو، فإنهم يستخدمون الرماح، والسيوف المعقوفة، وكذلك الخناجر (الحويري، 2002م، ص252).

#### - أنواع الأراضي المقطعة لدى العثمانيين وأهميتها العسكرية:

كانت أكثر أنواع الأراضي انتشاراً في الدولة العثمانية، هي الأرض الأميرية (أرض الدولة)، وكان يوزع قسم منها على شكل إقطاعات، بينما تجبى ضرائب القسم الآخر بواسطة ملتزمين (ياغي، 2002م، ص87).

وإن ما يهمنا في هذه الدراسة الأرض المقطعة، وكيفية مدّها للدولة بالجند زمن الحرب، فكانت الأراضي الإقطاعية تنقسم إلى قسمين أساسيين هما: الأولى: التيمار Timar، ويعطى وارداً سنوياً أقصاه 19.999 أقة (وحدة النقد العثمانية الفضة) وتسمى اسير (رافق، 1974م، ص54)، وهو نوع من الإقطاع الصغير الذي يمنح للجنود المستحقين للمكافأة في بادئ الأمر، حيث يكون على ملاكه السابقين

من الفلاحين أن يواصلوا حرثه، وزرعه بوصفهم رعايا فهو يغلّ على المَقْطَع دخالاً يتراوح بين 3.000 و20.000 أقة في السنة الواحدة، وكان على المَقْطَع لقاء ذلك أن يقدم إلى الجيش عدداً من الفرسان يتراوح ما بين الاثنتين و الأربعة، أو عدداً من البحارة لخدمة الأسطول (بروكلمان، 1999م، ص194).

يعد نظام التيمار نظاماً تقوم عليه الدولة العثمانية، وبواسطته يتم توزيع الإقطاعات الأميرية على الجنود المجاهدين، وبعض أرباب العمل الذين يكشفون عن بسالتهم في الحرب، ويتفانون في خدمة الدولة، فتعترف لهم بحق جمع الضرائب العرفية والشرعية المفروضة على تلك الأراضي، إذ كانت الملكية المجردة للأرض والمعروفة باسم (رقبة) ترجع إلى الدولة (أي حق الدولة من إنتاج الأرض)، بينما يرجع حق الاستخدام والانتفاع لصاحب التيمار، وهذا الحق كان ينتقل من الأب إلى الابن، ولكن دون أن يحق له أن يبيع الأرض أو يهبها أو يرهنها أو يورثها، وعرفت الدولة العثمانية نظام التيمار منذ بداية عهدها، فاستخدمته وطورته باستمرار حتى أواخر القرن السادس عشر، ثم بذلت بعد ذلك جهوداً ضخمة لإصلاحه، أما عن منشأ هذا النظام فهناك أفكار متعددة عنه بأن العثمانيين ربما نقلوا ذلك النظام عن نظام الإقطاع في أوائل عهد الدولة الإسلامية وعن البيزنطيين (أوغلو، 1999، ج1، ص267).

ومن المعروف أن العثمانيين احتفظوا بمبدأ كان متبعاً أيام السلاجقة يقضي بأن تقسم الأراضي المفتوحة إلى إقطاعات متفاوتة المساحة والقيمة، تعطي أقلها للسباهية لقاء خدمتهم العسكرية، وتعطي أحسنها وأكبرها بصفة (زعامت)، وهو ما يعرف بالنوع الثاني من الأرض المقطعة؛ والزعامت: إقطاع أكبر مساحة من الإقطاع السابق، ويتجاوز دخله عشرين ألف أقة، ويطلق على صاحبه زعيم، وتمنح للقادة الأكبر مركزاً وكفاية قتالية، بشرط أن يسلحوا عدداً من الجنود يتناسب مع إقطاعهم، ولما كانت أراضي السباهية وراثية، فقد ولدت نوعاً من الارستقراطية الزراعية متينة الأساس، وكانت هذه الطبقة من الناس التي تتوقف مصالحها وإيراداتها على الرواج الاقتصادي في القرى الممنوحة لها، كانت تمثل الحكومة- على نحو ما- في مناطقها، وكان لها دور كبير في تقدم الدولة العثمانية في القرن الخامس عشر في رخائها (ياغي، 2002م، ص87).

كان على الزعيم الذي يبلغ دخله مائة ألف أقة أو يزيد أن يقدم للدولة رجلاً واحداً لكل خمس آلاف أقة، وكان المفروض أن تعادل الأقة الفضة في العادة زنة ربع درهم، وفي عهد السلطان محمد

الثاني كان كل أربعين أفحة لا تزال تساوي دوكة<sup>(\*)</sup> إلى أن تدهور النقد في عهد خلفائه إلى درجة أصبحت معها كل ستين أفحة تعادل دوكة (بروكلمان، 1961م، ص76)، وكان هذان النوعان من الإقطاع الحربي يخضعان لنظام التفتيش الذي يقوم به موظفو الحكومة المختصون، ويعرفون بـ(الدفتري داريون)<sup>(\*)</sup>، وكانت تربية الخيول والعناية بها وتدريبها تدريجياً متواصلًا أموراً تعد في مقدمة واجبات صاحب الإقطاع الحربي، فإذا استبان لموظفي الحكومة في أثناء دوراتهم التفتيشية على الإقطاعات الحربية إهمال أو تراخ من صاحب الإقطاع في تربية الخيول كان هذا الإهمال سبباً كافياً لانتزاع الإقطاع منه (الشناوي، 1980م، ص133).

لقد استحدثت الدولة العثمانية النظام الإقطاعي، وجعلت منه نظاماً من أنظمة بناء الدولة وذلك لبعض الاعتبارات منها: الاقتصادية مثل: ملكية الأرض، وزراعتها، فانتشرت الأراضي المزروعة، وتوسعت أثناء عمليات الغزو العثماني، في أوروبا وآسيا، والحصول على الجنود وقت الحرب، فهذا ساعدها كثيراً في فتوحاتها، والتخفيف من عبء الرواتب زمن السلم، لذا حرصت على استخدامه وحولته من نظام سُخرة ورقيق كما كان موجوداً عند بعض الدول التي سبقتها فقد ارتبط نظام الإقطاع عندهم بالتمييز بين الحاكم والمحكوم، أما الدولة فقد حولته من هذا النظام إلى نظام يخدم الدولة، وشعبها، وأمنها. لكن هذا الوضع لم يستمر كثيراً حتى أصبح عبأً على الدولة وخزانتها؛ لأن الكثير من أصحاب الإقطاعات قد ارتبطوا بالأرض؛ مما جعل بعضهم يتقاعس عن مبارحة أراضيهم عند دعوة الحكومة لهم بالالتحاق بالجيش عند نشوب الحرب؛ فإذا استجابوا للنفير العام، وأخذوا أماكنهم في ساحة القتال، تحرقوا شوقاً إلى العودة إلى أراضيهم، ولذلك كانت الحكومة تحرص على أن يكون نفوذها عليهم قوياً خشية أن تصبح هذه القوة عديمة الفائدة إذا تراخت قبضة الحكومة عليهم (الشناوي، 1980م، ص139). ولعل من بين الأسباب التي جعلت من نظام الإقطاع غير فعال في الدولة هي مشكلة الوراثة، أي وراثة الإقطاع بموجب قانون (نامة) الذي أصدره السلطان سليمان الأول حلاً لمشكلة الإقطاع، فصدر ذلك القانون في 1530م، ونزع من أيدي الأمراء (حكام الولايات) حق

(\*) دوكة لغويًا: تعني سحقه وبالغ في سحقه، وطحنه ودقه، ينظر: (مكدور، 1415هـ/1994م، ص239)، أما اصطلاحًا: فهي عملة معدنية إما من الذهب أو الفضة، واستخدمت عملة من العملات التجارية في أوروبا من العصور الوسطى في وقت لاحق حتى وقت متأخر من القرن 20، ينظر: <https://stringfixer.com/ar/Ducat>. ينظر: (العريض، 1433هـ/2012م).

(\*) الدفتري دار: وكيل السلطان المالي، وناظر خزينته، ينظر: (العريض، 1433هـ/2012م).

الإقطاع التحكيمي إلى من يرضونه من قبل السلطة العثمانية من إسطنبول. بموجب الحصول على شهادة (تذكرة) تثبت ذلك، فأصبح جائزاً أن ينتقل الإقطاع من الأب إلى الابن أو إلى شخص مقرب من الباب العالي، وفي حال عدم تمكن الابن من أداء خدمته العسكرية يخسر إقطاعه الذي يعتبر بموجب هذا القانون من حقهم (بروكلمان، 1961، ص 79).

رغم إصدار هذا القانون لكنه لم ينجح في إيقاف مساوئ الإقطاعيين، فقد أهمل كثير منهم أمر الحصول على موافقة الباب العالي على تذكرتهم بالصورة التي قدمها عليهم أمراؤهم، وذلك هرباً من دفع الضرائب التي كانت قيمتها تزداد في أحيان كثيرة تحكماً، واعتباطاً وفقاً لأهواء موظفي الباب العالي، ومن النادر أن يتنازل السباهية عن إقطاعه حتى ولو توفي فإن أبناءه يقومون بإرثه، ليتقدموا عندئذٍ فقط إلى الخدمة العسكرية على التعاقب (بروكلمان، 1961، ص 79).

عليه يتبين مما سبق أن نظام الإقطاع والذي كان من أهم مقومات تقدم الدولة العثمانية أثبت فشله بعد الاتساع الكبير الذي حققته الدولة في بداية نموها، وإضافةً للاعتبارات الأولى التي أوردناها، نجد المرأة زوجة الإقطاعي في حال وفاته، ترثه وتحل محله في الإقطاع الذي خلفه (السيد، 1999، ص 196).

وبانحطاط الجند الإقطاعي الذي تمسك بالأرض أكثر من اهتمامه بالحرب، ولجأ إلى دفع ضريبة البديل العسكري، ازداد اعتماد الدولة على الجند الانكشاري<sup>(\*)</sup>، وقد ترأس هؤلاء في إسطنبول آغا الانكشارية في مركز كل ولاية، وكانت هذه الحامية تقيم في القلعة عادةً، ويعهد إليها بحراسة أسوار، المدينة وأبوابها، وفي بعض الأحيان الاشتراك في حملات الوالي المحلية، أو حملات السلطان في الجبهات الرئيسية (رافق، 1974م، ص 48).

#### - قوات الولايات (السباهية، قوات المعاونة):

لا بد من الإشارة إلى أنه لم يكن للإمارة العثمانية عند قيامها جيش دائم تعتمد عليه في حروبها، وإنما وقع عبء الفتوح الأولى على عاتق المجاهدين، والباحثين عن الغنائم وغيرهم، وكانوا كلهم من الفرسان، يجتمعون في مكان واحد عن طريق المنادين ثم يخرجون إلى الحرب، فإذا انتهت تفرقت مجموعهم، وعاد

(\*) الانكشارية: تعرف بالتركية، باليني تشاري أي الجيش الحديد، وهي الفرقة الرئيسية في الجيش العثماني، ينظر: (عبد الرحيم، 1436هـ/2005م، ص 81).

كل واحد إلى عمله الأساس (طقوش، 1434هـ/2013م، ص34)، وتتألف هذه القوات من نوعين أساسيين هما:

### 1- دور فرسان السباهية (أصحاب التيمار) في الجيش العثماني:

في الواقع إن العثمانيين اعتمدوا منذ أول ظهورهم في تاريخ حروب الغزو نظاماً إقطاعياً، كان الهدف منه تأميناً ثابتاً لإمداد جيوشهم بالجند، يُغنيهم عن إنشاء جيش نظامي دائم، ويوفر لهم نفقاته، وكان أساس هذا النظام هو إقطاع أو منح المحاريين بعض المقاطعات الزراعية من الأراضي المفتوحة مقابل التزامهم بأن يكونوا دوماً على استعداد للسير إلى الحرب متى يُدعون إليها، مع أعداد من الفرسان من أتباعهم تناسب ومساحة الإقطاع الممنوحة لكل منهم، وأن يجهزوهم بكل ما يحتاجون إليه من خيل وسلاح (طقوش، 1434هـ/2013م، ص34).

كان النظام الذي تنبأه العثمانيون في هذا الصدد نظام التيمار في معظم البلاد العثمانية، فإلى جانب ما كان يتحصل عليه المحارب من إقطاع، كان يتمتع بجملة إقطاعية له من الضرائب، مقابل إلزامهم بالخدمة العسكرية عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، ويكون هؤلاء الرجال عادةً على استعداد للقتال والدفاع عن البلاد، وقد وفر هذا النظام تثبيت نفوذ الدولة في الريف، والحكومة والحصول على الضرائب، والموارد المالية (الزبيدي، 2009م، ص113)، وكان الدخل السنوي للسباهي صاحب التيمار يتحدد تبعاً لقدمه في الخدمة، فيتراوح بين 10,000-19,000 أقة، يقوم بتقديم جندي مسلح مجهزة عن كل 3000 أقة، أما الإقطاع الذي يتراوح دخله السنوي بين 20,000-99,000 أقة فكان يطلق عليه اسم زعامت، وكانوا مطالبين بتجهيز جندي جَبَلُو أي خيَّال مسلح عن كل 5000 أقة يحصلون عليها من ريع زعاماتهم (أوغلو، 1999، ج1، ص399)، وحين كان السلطان يصدر الأمر بالانطلاق في حملة عسكرية، كان السباهية يجتمعون بزعامة الصوباشي (زعيم التيمار) تحت راية السنجق (اللواء)، أما بكوات السنجق فقد كانوا يجتمعون تحت راية بك البكوات، ثم كان بكوات البكوات يلتحق في وقت معين بجيش السلطان، وفي النهاية كان السلطان يقوم باستعراض القوات، وهو يمثل نوعاً من التفتيش على الجيش (إينالجيك، 2002م، ص180)، وإلى جانب ذلك كانت وظيفة الصوباشي زمن السلم العمل على استتباب الأمن في القضاء الذي يعمل فيه، وعندما يتلقى البكلر بك (أمير المراء أو الحاكم في ولايته) الأمر بالمشاركة في الحرب من مركز الدولة، يُعلم أمراء السنجق التابعين لهم بهذا

الأمر، وعليه يجتمع السباهية في مكان محدد دون نقصان لتنفيذ المهمة (أوغلو، 1999، ج1، ص399).

بلغت تشكيلات السباهية ذوو التيمارات أرفع مستوياتها في أواسط القرن السادس عشر؛ ذلك بسبب التوسعات الكبرى التي حققها السلطان سليمان القانوني، وبذلك زادت إقطاعات التيمار، ووصلت في عهده إلى حوالي مائتي ألف زعيم تيمار، إلا أن عادات رديئة جداً تسربت إلى بقية جيوش الدولة، وذلك في زمن خلفائه السلاطين، في أيام مراد الثالث المضطربة بصفة خاصة، فقد كان أصحاب الإقطاعات لا يذهبون إلى الحرب، وقد ظل عصيانهم هذا دون عقاب، رغم أن القوانين كانت تعاقب المخالفين كل حسب إقطاعه فيما أن تؤخذ منه أو يدفع مورد سنة، وكان الباشوات يتحكمون في الإقطاع لمصلحتهم وعندما تولى السلطان مصطفى الثاني حاول أن يقضي على هذه الفوضى، إذا أعاد القانون الذي يقضي بسحب صلاحيات الباشوات من حق التصرف بهذه الإقطاعات، إلا أنه لم يتمكن من وضع حد لذلك حيث ظلت المشكلة، ولم يتغير سوى سببها إذ أصبحت الوزارة (منصب الصدارة العظمى) هي التي تمنح الإقطاعات مقابل الرشوة، ثم انتقلت ملكية الإقطاعات بعد زمن قليل إلى موظفي السراي والموظفين المدنيين (دوسون، د.ت، 169).

كما حاول السلطان عبد الحميد الأول أن يُصلحها، لكنه لم يتمكن من إصلاح نظام الإقطاع، وفي النهاية جرى قبيل إلغاء أوجاق الانكشارية نقل قسم كبير من سباهية الروملي والأناضولي إلى أوجاق الغميرية والغمجية، ووضعت الدولة على رأسهم عدداً من الضباط الجدد، ومع ذلك لم يُسفر عن أي نتيجة مرجوة، وعندئذٍ ألغيت تشكيلات السباهية ذوي التيمار عام 1847م (أوغلو، 1999، ج1، ص401).

## 2- دور القوات المعاونة (المساندة) لقوات الفرسان في الجيش العثماني:

كان يوجد عدا السباهية التيمار في الدولة العثمانية قوات أخرى معاونة، ضمن القوات المرابطة في الولايات، مثل: المغيرة (آقينجي)، والدلاة (دلي)، والمشاة (يايا)، والمسلم (مُسلم)، واليُوروك (يوروك)، والفدائية (جائبار)، والأخيرة (جراخور)، والمتطوعة (كوكلر)، والـ(بَشَلُو) وغيرها، وهذه القوات يمكن تناولها من خلال ثلاث مجموعات، الأولى: التي تعمل طلائع أمام الجيوش، والثانية: قوات تستخدم في مؤخرة الجيش، والثالثة: هي قوات حماية القلاع (أوغلو، 1999، ج1، ص401).

أما قوات الطلائع، وتضم قوات السوارى الخفيفة، أو ما تعرف بجنود الصاعقة (آفينجيلر)، وهي أهم صنف عسكري في تاريخ الفتوحات العثمانية، وآفينجي تعني: كوماندو (صاعقة) خيال، أسست أوروبا جنود آفينجي التي سمّتهم KOMANDO، بعد المسمى العثماني بـ 500 سنة (أوزتونا، 1988م، مج2، ص407)، وهذا دليل واضح على أن الدولة العثمانية قد سبقت أوروبا في تنظيم الجيوش. وهي نوع من قوات طلائع الجيش الخيالة فقد اكتفوا بالاعتماد على إعفائهم من الضرائب، وعلى ما يحصلون عليه من الغنائم في الحروب، وتشكلت هذه الفرق الأخيرة من الفلاحين الذين يعملون تحت نظام الإقطاع، وكانت قد قدمت إنجازات للدولة في حروبها في أوروبا، وسهول البندقية، وفي جبال الألب، وفي المجر منذ منتصف القرن السادس عشر، فغنموا وسلبوا حتى أترفوا، وساقوا مئات الألوف من أهالي تلك البلاد الأوروبية (السيد، 1999م، ص198).

وقد فصل المؤلف التركي (أوزتونا 1988م، مج2، ص407). مجموعة آفينجي (أفين) "إغارة"، بأنها: كلمة تركية اسم المصدر (آقماق) إغارة، واسم الفاعل "آفينجي" (مغوار)، والكوماندور (آفينجيلك)، وهو المجال الذي أوفاه الخيال التركي العثماني حقّه بجدارة كبيرة منذ فجر التاريخ، وحصل فيه على تجربة فائقة، إن هدف حامية آفينجي للعثمانية، هو ضعفة قوة العدو العسكرية والاقتصادية، وفتح الطريق للجيش النظامي، ويستعمل الآفينجي كذلك في الدرجة الأولى من الحصول على الأخبار. بينما يذكر (علي سلطان) بأن الأكينجي أي الآفينجي والعُراب يشكلون مقدمة الجيش العثماني أثناء الحرب، وكانوا أخطر فرق لتدمير المدن عنوةً وفتحها، وفك الحصار عنها، وكانوا يتألفون من فلاحي الإقطاعات، يعوضون بالغنائم ظلم سادهم الإقطاعيين، ويتفق معه (محمود السيد) بأنهم يقومون بأعمال السلب، فقد عانت بلدان أوروبا، ومجموعة القفقاس (القوقاز) كثيراً من أعمال السلب (سلطان، د.ت، ص172).

أما وجودهم فيرجع إلى عهد الغازي عثمان بن أرطغرل، وكانت مهمتهم تنحصر عقب تشكيل الانكشارية في حماية مناطق الحدود، وتخضع لوضع خاص (أوغلو، 1999، ج1، ص402)، وتحتل هذه الفرق مواقعها على حدود الدولة بصفة دائمة، وكانت هذه القوات تقوم في البداية بالهجمات على أراضي الأعداء، حيث كانوا يحصلون من الأسرى الذين يقعون في أيديهم على معلومات خاصة ببلادهم ثم يبيعونهم في سوق النخاسة (سوق الرقيق)، وكان من أهم وظائفهم استكشاف مناطق العمليات وكشفها للجيش العثماني، وفتح الطريق للجيش بعد عملية كشف أراضي الأعداء (محمود،

1428هـ/2007م، ص432)، ومن هذا المنطلق نعدّها من طلائع الجيش، وأنها مهمة لمعرفة مواطن القوة والضعف عند الأعداء.

إن الدولة كانت لا تقيم لهم ثكنات خاصة، ولا تدفع لها رواتب؛ لأنها تعيش على الغنائم، وتعفى من الضرائب، وكان يجري اختيار الأقينجة بين الشباب اليافعين الأقوياء، وتنظم لهم الدولة سجلاً خاصاً تُعنى به، توضع منه نسخة لدى القاضي الذي يتبعونه في منطقة الحدود التي يعملون فيها، وتحفظ النسخة الأخرى في العاصمة (أوغلو، 1999، ج1، ص403)، وكانت كل مجموعة منهم تقع تحت قيادة أقينجي، وكل ألف فرد تحت قيادة بكباشي، وكل مائة فرد تحت قيادة يوز باشي، وكل عشرة أفراد تحت قيادة: أون باشي، وكان يقود كل هؤلاء رئيس أعلى يعرف: أقينجي قومانداني، أو أقينجي بكّي أو أقينجي سنجق بكّي (محمود، 2007هـ/1428م، ص432).

أما بالنسبة لأصولهم، فقد أوضح بعض المؤلفين الأتراك، أنهم من بلاد الروملي، وتم جلبهم إلى الأناضول في الحروب الكبرى ضد الصفويين، وأما صفة أقينجي فتنتقل من الأب إلى الابن، وكانت عملية صعبة خاصةً فيما يتعلق بدخول الغريب (أوزتونا، 1988، مج2، ص407)، وكانت تستخدمهم الدولة في الأساس على حدود منطقة الروملي، كما استخدمتهم أحياناً في شرق الأناضول، ولكن تضاءلت أهميتهم في أواخر القرن السادس عشر (أوغلو، 1999، ج1، ص402)، حينما أوجدت عدّة حاميات أقينجي أخرى، مثل: ميهال أوغللري، تنقل بكويّة (إمارة) الحامية من الأب إلى الابن، يمنح أمراؤهم (بك) رتبة سنجق بك (لواء)، ونادراً بكلربك (فريق أول)، ومنهم من حصل على رتبة وزير، وأغلب قادة عصري القرن الخامس عشر والسادس عشر تدرّبوا في الأقينجي، فكانوا يعرفون بلاد الروملي، ويجيدون اللغات البلقانية والأوروبية، واجتاحوا كامل أوروبا الوسطى والشرقية، في سبيل هدف الجهاد والغزو (أوزتونا، 1988، ص407).

أما فرسان الدلاة أو دليلر: فهي مشاهمة في الوظائف الموكلّة إليها من الأقينجي، وكانت تتشكل من الفرسان الخيالة، يشتهر أفرادها الذين يعينون من التركمان بالشجاعة منقطعة النظر، وكانوا يقومون بالمهام الموكلّة إليهم تحت قيادة الأمراء وأمراء السناجق التابعين لهم، وتعتبر هذه الفرقة أيضاً من قوات الحدود التي ظهرت في أوائل القرن السادس عشر (محمود، 2007، ص433). وتوصف الدلي بالجنون -نظراً لخفتهم وشجاعتهم المطلقة- من وحدات الطلائع التابعة لقوات الولايات، وبدأ استخدامهم منذ أواخر القرن الخامس عشر، وأطلق عليهم هذا الاسم، لما عُرف عنهم من جرأة تبلغ حد الجنون، وهم

يشكلون عدداً من الأوجاقات الصغيرة تعرف باسم (بَيْرَاق)، ويقود كل مجموعة منها رئيس للدلاة (دلي باشي)، واستخدمتهم الدولة في البداية داخل إمارات الحدود من منطقة الروملي وحدها، ولكن لما اتسعت الدولة وسعت هذه التشكيلات منذ القرن السابع عشر ليعمل الدلاة مع الصدر الأعظم في مركز الدولة، ومع الوزراء والبكركبيكين في الأناضول، وانتقلوا بذلك إلى فئة جنود المعية الذين يعملون بالأجر، وكان أهم ما يميزهم لباسهم من جلود الحيوانات المتوحشة، وكذلك جيادهم القوية والريعة مثل جياذ الآفنجيه، ومع حلول القرن السابع عشر بدأت أزياءهم تتغير، ولكثر عزل الوزراء والبكركبيكين تحولوا إلى جماعات عاطلة، حاول السلطان سليم الثالث إصلاح هذا النظام، وأبلوا بلاءً حسناً في الحرب العثمانية-الروسية (1828-1829)، غير أن السلطان محمود الثاني ألغى هذه التشكيلات عام 1829 (أوغلو، 1999، ج1، ص402).

أما قوات العُرب (المشاة الخفيفة): عزيلر (باللغة العربية=عزب) صنف مشاة، مشاة خفيفة، وبينما كان هؤلاء يشكلون أساس مشاة العثمانية، احتل الانكشاريون مكانهم في أواخر القرن السادس عشر واختفى صنف العزب، وقد أسند كثير من المؤرخين النصر في دور الفتوحات إلى الانكشارية؛ لجهلهم أن العزب يشكلون مشاة الجيش العثماني، وكان عددهم في حرب أنقرة عام 1402م عشرين ألفاً، وفي فتح القسطنطينية 1453م عشرين ألفاً، وفي أوتاو كيلي<sup>(\*)</sup> 1473م ثلاثين ألفاً، وفي رودس عام 1522م عشرين ألفاً أيضاً، أخرج السلطان سليمان القانوني هؤلاء من صنف القلاع، وجعلهم حماة قلاع (أوزتونا، 1988، مج2، ص408). بينما وصفها بعض المستشرقين بأنها استخدمت أولاً فرقة من الفرق المختصة في نقل الذخيرة، وانضموا أخيراً إلى الجبه جية، والجانبازان، والدَيوانكان وغيرها من فرق المتطوعين الذين اعتادوا على نهب الكفار في دار الحرب، وتراهم مستعدين لفعل الشيء نفسه مع بلاد المسلمين (جب، باون، 1434هـ/2012، ص112). لكن مهما كانت لهم من سلبات -حسب وصف المستشرقين- فقد قدموا للدولة العثمانية الكثير من الخدمات الحربية في ميادين القتال أثناء الجهاد سواء ضد القوى النصرانية في أوروبا، أو ضد الشيعة في آسيا، فكانوا يتميزون بالكفاءة القتالية، وأسلحتهم هي السهام، والأقواس، والسيوف العريضة، وكان يؤخذ عزب واحد عن عشرين أو ثلاثين منزلاً طبقاً لاحتياجات الدولة، وأعدادهم تقدر حوالي 15-20 ألف عزب تقريباً (محمود،

(\*) أوتاو كيلي: اسم معركة دارت ما بين العثمانيين والبنادقة في صيف 1473م، وانتهت بانتصار حاسم للعثمانيين، ينظر: (أوزكان، 2017م، ص169).

1428هـ/2007، ص431)، وعندما تبدأ الحرب تتوزع هذه القوات ناحية اليمين، وناحية اليسار، حتى تتيح لقوات المدفعية أن تلقي بنيرانها على العدو، وابتداء من أواسط القرن السادس عشر بدأت الدولة في استخدامهم لحراسة القلاع، ومنحتهم رواتب شهرية، وينقسم عزب القلاع إلى بلوكات تعرف باسم: (أورطة)، لكل واحد منها رئيس وضابطان آخران، أحدهما يعرف باسم (أوده باشي)، والثاني —(بيرقدار)، أما رئيس الأورط فهو آغا العزب، ويساعده كاتب يعرف باسم كاتب العزب (عزبلر كاتي)، وكانوا يشاركون في الحرب تحت إمرة البكركبيكين، ولهم مهام أخرى غير الحراسة، والدفاع عن القلاع، منها إقامة الجسور، وحفر الأنفاق، وغير ذلك من التسهيلات العسكرية أثناء المعركة (أوغلو، 1999، ج1، ص403-404).

ويوجد إلى جانب عزب القوات البرية، عزب قوات بحرية، وتعرف باسم دنيز عزبي (عزب البحر)، هم مشاة البحرية المسلحون، حملة البنادق الذين يرافقون السفن، لكن في القرن التاسع عشر أصبحت مهمتهم تقتصر في القرصنة التي شكلت مشكلة كبرى مع الدول الغربية من جهة، وأصبحت مصدرًا للفوضى على سواحل وموانئ الدولة من جهة أخرى، ولذا عندما قام السلطان محمود الثاني بالإصلاحات العسكرية التي منها القضاء على الانكشارية، باعتبارها نظامًا قديمًا ومتدهورًا، ففضى على قوات المشاة البحرية للاعتمادات نفسها في 1826م (أوزتونا، 1988، مج2، ص408).

#### - دور وحدات الخدمة الفرعية والمرتبقة في الجيش العثماني:

إن وحدات الخدمات الفرعية تأتي في مؤخرة الجيش العثماني زمن أورشان بن عثمان، وكانت أعدادهم تزداد بازدياد الفتوحات من الشباب التركمان، وتشكل منهم جماعتان، الأولى المشاة، وهم جند الـ(يايا)، والثانية من الفرسان وهم جند الـ(سواربي) مسلم (محمود، 2007م، ص432)، ويايا كلمة تركية تعني بالفارسية (بياده) أي مشاة الراجلة، الذين لا يركبون الخيل ويسيروا على أقدامهم، وأكثرهم من المتطوعين التركمان، ووصل عددهم في القرن السادس عشر حوالي 26,500 مترجل، وهم من الخيالة وسموا يوروكلر (يوروك) (أوزتونا، 1988، مج2، ص408-409).

#### 1- دور وحدات الخدمة الفرعية:

كانت فرق اليايا والمسلم الذين يشكلون جزءاً من الجيش الاحتياطي يلبسون القانسوات البيض، ويخدمون في وحدات الألف، أما أسلحتهم فهي السيوف والمباريس، أو الرماح والمطارق (سلطان، د.ت، ص166). وكان الجند الألفية يُطلق عليهم العساكر الأميرية، وكانت تتناول مرتبات على

كتائب مؤلفة من ألف رجل من المشاة أو الخيالة يجندها ضباط يقودونها حاملين لقب (بن باشي) أي رئيس الألف، ويقبل فيها كل شخص يتقدم، ويكون حاملاً بندقية وسيفاً أو رمحاً، ومسدسين، ويعطي له عند دخوله خمسة وعشرون قرشاً أجره تعهده لخدمة مدة الحرب، أما الراتب فيكون قرشين ونصف في الشهر للجندي من المشاة، وخمسة قرش لفارس، ويتناول رئيس الكتيبة ألفي قرش راتباً لمدة الحرب، ويأخذ عدا ذلك عشر ما يُعطي لرجاله (دوسون، د.ت، ص172).

أما وحدات اليورك التي جاءت بعد اليايا المسلم، فكانت تستدعي من قبل السلطان إلى الحرب مثلهم مثل اليايا والمسلم، وكان نظامهم متشابهاً، فقد كان يقودهم (جري باشي) ويخضعون لسلطة الحكام الإقليميين، كما كانوا يُقسمون إلى أوجاقات من ثلاثين رجلاً، كان كل خمسة رجال من الفرقة الواحدة يخدمون بالتناوب، بينما يقدم الحكام بقية اليماق<sup>(٦)</sup> بتجهيزاتهم، لم يكن اليورك كغيرهم من العساكر معفيين من الضرائب، بل كانوا على العكس مُجبرين على تسديد رعية متعددة، لكن وقت السلم كان كل أوجاق يدفع مبلغاً ثابتاً لقاء الخدمات التي يحصل عليها، وهم متواجدون في الروملي، ومعظمهم في الأناضول (جب، باون، 2012، ص111).

أما الفدائيون (الجانباز): فهم مثل سابقهم كتائب من الأولاد الضائعين، ولكنهم أكثر منهم جرأة ويمشون أمامهم في المهجومات الخطرة جداً، وهم عادةً من الانكشارية يؤلفون عدداً من الكتائب، تتألف الواحدة منها من مائة وعشرين رجلاً يتناول الجندي منهم بين عشرة وعشرين قرشاً عند دخوله في الكتيبة، ويضاف إلى راتبهم الخمس والخمس عشرة بارة، وعدا ذلك فإنهم يكافون على شجاعتهم في المناسبات الكبيرة بهبات عظيمة، ويطلق على رئيسهم لقب آغا الفدائية (دوسون، د.ت، ص173)، وما يلحق هذه القوات مثل التتار والغرباء (غريلو) المستخدمة في الأعمال الفرعية هي أيضاً من الوحدات الخدمية في الجيش العثماني، وتنقسم هذه الوحدات داخل نفسها إلى أوجاقات، وترابط في نواحي: (ويزه- ويدين- ويانبولي)، وتعمل جميعها تحت قيادة مشاة اليورك (أوغلو، 1999، ج1، ص405).

## 2- مكونات قوات القلاع ودورها في الجيش العثماني:

كانت قوات القلاع تتألف من عدد من الجنود أبرزهم المتطوعون (الأجراء)، وكانت لهم أهمية اكتسبوها بعد أن اضمحلت صنوف التيمارلي، والآقنجي، وفقد الانكشارية طاقتهم القتالية، إنهم هم

(٦) اليماق: هم من الجنود المساعدين للقوات الرئيسة، ينظر: (مانتران، 1993م، ص304).

الجنود المسلحون الذين يتقدمون للخدمة بالأجرة في حرب واحدة، وكانوا يجتمعون برئاسة شخص من الأشراف يسمى (يكباشي)، وينخرطون في سلك الجيش، وعندما سنتّ التنظيمات قانون التجنيد الإلجباري، زال نظام التطوع (أوزتونا، 1988، مج2، ص409)، ويزيد عدد المتطوعين كلما توغّلوا في السير، وكانوا يفرضون على السكان إطعامهم، وتقدم لهم الدولة كل ما يحتاجونه عند انضمامهم للجيش، كما تبذل قصاري جهدها لإرجاعهم إلى بلادهم عند انتهاء المهمة؛ لأنهم يشكلون مصدر شغب داخل الولايات بما يقومون به من أعمال نهب، سواء في مدة الحرب أو بعدها (دوسون، د.ت، ص173).

إلى جانب ذلك توجد قوات أخرى مثل: فوينوكلر (الفوينوك)، وهم جنود غير محاربين من المسيحيين البلغار (أوزتونا، 1988، مج2، ص409)، تتمثل مهمتهم في رعاية الجياد، وكان السكان الملزومون بأداء هذه الخدمات يجري تجميعها في وحدات تسمى بالأوجاقات أو (الجندرات في حالة الفوينوك)، تشمل غالبية المساعدين (يامالك)، وعددًا من المقاتلين الذين يخدمون بشكل تناوبي (نوبتلو ايشكونجو)، حيث يتحمل الأوائل مسؤولية إعاشة الأخيرين عن طريق دفع ضمان إعاشة (خو جيليك)، بشرط أداء هذا الواجب، فإن انتفاعهم يتمتع بإعفاءات ضريبية، ويتولى عدد من الضباط المُسمين بالسوباشي أو التشويباشي قيادة مختلف جماعات الأوجاق (مانتران، 1993، ص304)، كما توجد فرق: (مورتولو سلر)، و(دربند جيلر)، استخدموا في أماكن لحماية الممرات الجبلية، وكذلك (مشعلة جيلر)، صنفت مهمته في إضاءة طريق الجيش أثناء المسيرات الليلية، و(ياسا قجيلر)، هم جنود انضباط، و(يوز أنجيلر)، وهو الصنف الذي يصبح بصوت عالٍ لكسر الروح المعنوية للعدو (أوزتونا، 1988، مج2، ص410)، ويوجد أيضًا فرق تم تشكيلها في أواخر القرن الخامس عشر من الأهالي المحليين يطلق عليهم (يرلي قولي) أي الجند المحلية، ويتقاضون رواتبهم من خزنة الولاية المرابطين فيها (أوغلو، 1999، ج1، ص405). فبازدياد انتساب السكان المحليين إلى فرق الانكشارية في الولاية تمتعهم بامتيازات عديدة، غلب عليهم الطابع المحلي، حتى أصبحوا يعرفون في بعض الولايات، كما هو الحال في ولاية الشام باسم (يرلية)، وتعني بالتركية المحل، واضطر السلطان في كثير من الأحيان إزاء اندماج الانكشارية بالحيين، وعملهم لمصلحتهم الخاصة قبل مصلحة الدولة، أن يُرسل فرقًا جديدة لتسليم المسؤوليات الرسمية من الليرلية، وتكون أكثر خضوعًا للسلطان، ومن ذلك إرساله في 1659م

فرقة الانكشارية القايي قول (عبيد السلطان)، إلى دمشق لموازنة الانكشارية الليرية (رافق، 1974، ص51).

## 2- دور فرقة الجند الخاص في الجيش العثماني (المرتزقة):

إن من بين الفرق التي تكون منها الجيش العثماني الاحتياطي بعد السباهية: الجند الخاص أو المرتزقة الذين استخدمهم حكام الولايات بصورة خاصة، وكانت نفقاتهم تدفع عادةً من واردات الولاية، وقد ازداد اعتماد الولاة على المرتزقة، بازدياد الفوضى، وانعدام النظام في صفوف السباهية والانكشارية، في القرن الثامن عشر خاصةً، ولم يكن الولاة وحدهم الذين استخدموا جند المرتزقة، بل نجد الأمراء المحليين يحتفظون بمثل هذه القوات لدعم سلطتهم ضد أعدائهم، ولا سيما ضد حكام الولايات التابعين لها (ياغي، 2002، ص91)، وكانوا تحت عدة مسميات في بلاد الشام خاصةً خلال هذا القرن، مثل: اللاوند، والدلاتية، والمغاربة، والتفنكجية، وقد اشتهر اللاوند في الأناضول، منذ عهد بايزيد الثاني، وهي كلمة مشتقة من Levantino التي أطلقها سكان البندقية على البحارة الذين خدموا في أسطولهم، واستعيرت هذه التسمية لبحارة الأسطول العثماني، وحُوِّرت إلى لاوند، أما الدلاتية: فتسميتهم مشتقة من كلمة Deli التركية، وتعني الأحمق أو المجنون، ودُعوا بذلك نظراً لطيشهم، وجندوا من أجناس مختلفة من الأناضول، أما المغاربة فعادةً من أصل مغربي، أي من شمال إفريقيا، وقد أتوا إلى بلاد الشام ومصر بطريق القرصنة (البحارة)، أو عن طريق الحج، أو من المجاورة قرب الأماكن المقدسة، واستخدموا مرتزقة في البلدين، أما التفنكجية: فتسميتهم مشتقة من تفنكه، بندقية، نظراً لكونهم من المشاة حاملي البندقية، وكانت عناصرهم من أصل محلي (إما من بلاد الشام أو العراق)، وغالبا ما عملوا في الشرطة (رافق، 1974، ص51).

الخاتمة:

النتائج:

- 1- نجحت الدولة العثمانية في المحافظة على بعض النظم السياسية التي ورثتها عن الدول الإسلامية التي سبقتها، وقامت بتطويرها، والاعتماد عليها في فتوحاتها خلال المرحلة الأولى من تكوينها.
- 2- نجاح الدولة في تأمين اقتصادها باتباع خطوة مهمة جداً تقضي على حالات الركون لدى المحاربين داخل القرى، مثل مذهبهم ببعض الإقطاعات من الأراضي المفتوحة، وجعلهم أسياداً داخل قراهم باسم الزعماء، حتى أن أغلب سكان البلقان قد دخلوا طواعية في خدمة سلاطين الدولة

العثمانية لحصولهم على امتيازات الزعامة- عكس ما كانت تعاملهم به الدولة البيزنطية- فتضمن بذلك حصولها منهم: على المحاربين وقت الحرب فقط، والحصول على المحاصيل الزراعية وقت السلم، إلى جانب الحصول على الضرائب السنوية أو ما يُعرف بالميري.

3- من أهم ما ترتب عن استخدام الإقطاع هو حصول الدولة على الفرسان (السباهية) الذين تتكى الدولة عليهم في كثير من الواجبات مثل: زراعة الأرض المفتوحة، ودفع الضرائب الأميرية، وتقديم الجنود وقت النداء، وحراسة خيمات السلاطين في ميادين القتال، ومقاتلة الأعداء إلى جانب القوات الدائمة (الإنكشارية).

4- نظمت الدولة نظام الإقطاع في أسلوبين دقيقين هما: أسلوب التيمار الذي يُمنح للمجاهدين باسم الأراضي الأميرية مقابل ما يقدمونه من صنيع في الحرب الذين كانت لهم ميزة جمع الضرائب العرفية والشرعية المفروضة على هذا النوع من الأرض. أما الأسلوب الثاني: الزعامة الذي يمنح للقادة الكبار من القرى المفتوحة، أو التي يتم ضمها عقب عملية الفتح، وانتشرت بكثرة في القرن الخامس عشر، وكان الزعيم يقدم للدولة إيراد مائة ألف أفجة- حسب إيراد الأرض، ويقدم للدولة رجلاً واحداً لكل خمسة آلاف أفجة تلبية لنداء الحرب.

5- نجحت الدولة بفعل هذين الأسلوبين في بداية عهدها من تحقيق الرخاء، فانتشرت الأرض المزروعة، وتوسعت عمليات الغزو العثماني في أوروبا، وآسيا، والحصول على الجنود وقت الحرب، والتخفيف من عبء الرواتب زمن السلم، لذا حرصت الدولة العثمانية منذ البداية على استخدام النظام الإقطاعي وحولته من نظام سُخرة ورقيق إلى نظام حديث يخدم الدولة، وشعبها، وأمنها.

#### المصادر والمراجع:

- الأعرجي، مازن صباح الأمير، الإقطاع العسكري وأثره على الأوضاع الاقتصادية في العراق بالعصر السلجوقي (447-590هـ/1055-1169م)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2013م.

- أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، (ترجمة) عدنان محمود سلمان، محمود الأنصاري (مراجعة وتنقيح)، مج2، منشورات فيصل، إسطنبول-تركيا، 1988م.
- أوزكان، آيتاج، السلطان محمد الفاتح، (ترجمة) أحمد أكمل، بروج للنشر، 2017م.
- أوغلو، أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، الدار للثقافة والنشر، ط1، 1999.
- إينالجيك، إبراهيم، تاريخ الدولة العثمانية من النشؤ إلى الانحدار، (ترجمة) محمد الأرنؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002م.
- بروكلمان، كارل، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، نبيه أمين فارس، (ترجمة) منير البعلبكي، ج3، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1961م.
- نبيه، أمين فارس، تاريخ الشعوب الإسلامية، (ترجمة) منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1973.
- بيتروسيان، إيرينا، الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، قسم الدراسات والنشر (تقديم ومراجعة)، مركز جمعة المساجد، دبي، 1427هـ/2006م.
- جب، هاملتون، باون، هارلود، المجتمع الإسلامي والغرب، (ترجمة ودراسة) أحمد إيش، ج1، دار الكتب الوطنية، أبوظبي، 1434هـ/2012م.
- الحويري، محمود محمد، تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى، الكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ط1، 2002م.
- الدسوقي، محمد كمال، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1976م.
- الدليمي، محمد حسين سهيل، الإقطاع في الدولة العباسية (447-656هـ)، مكتبة المهندس، بغداد، العراق، ط1، 1431هـ/2010م.
- دوب، مورس، الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، (ترجمة) عصام الخفاجي، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1979م.

- رؤوف عباس حامد (تعريب)، دراسات في تطور الرأسمالية، دار الكتاب الجامعي، لندن، 1975م.
- الدوري، عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آيار/مايو، 2007م.
- دوسون، مراد جه، نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مراد جه دوسون في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، فيصل شيخ الأرض (نقله إلى العربية)، رسالة (قُدمت) إلى دائرة التاريخ في جامعة بيروت الأمريكية، لنيل درجة أستاذ العلوم، د.ت.
- رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون 1516-1916م، كلية الآداب- جامعة دمشق، دمشق، ط1، 1974م.
- الزبيدي، مفيد، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني، دار أسامة، عمان-الأردن، 2008م.
- سلطان، علي، تاريخ الدولة العثمانية، منشورات مكتبة طرابلس العلمية، د.ت.
- السيد، محمود، تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999م.
- الشناوي، عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980م.
- ضيف، شوقي، وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط5، 1432ه/2011م.
- طقوش، محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قبل الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس، بيروت، ط3، 1434ه/ 2013م.
- عبدالرحيم، عبدالرحيم عبد الرحمن، التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية، دار الكتاب والوثائق القومية، القاهرة، 1436ه/2005م.
- العريض، وليد صبحي، تاريخ الدولة العثمانية السياسي والإداري ودراسات تاريخية، دار الفكر، عمان-الأردن، ط1، 1433ه/2012م.

- علاونة، شامخ زكريا، أراضي النيمار والزعماء، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مج9، ع1، 2014م.
- قازان، نزار، سلاطين بني عثمان بين قتال الأخوة وفتنة الإنكشارية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1996م.
- كانتور، نورمان ق، التاريخ الوسيط: قصة حضارة البداية والنهاية، قاسم عبده قاسم (ترجمة وتعليق)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط5، 1997م.
- لويس، برنارد، استانبول وحضارة الإمبراطورية العثمانية، سيد رضوان علي (تعريب)، منشورات جامعة قاريونس، د.ت.
- ماتران، روبر، تاريخ الدولة العثمانية، (ترجمة) بشير السباعي، ج1، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1993م.
- محمود، سيد محمد السيد، تاريخ الدولة العثمانية (النشأة-الازدهار)، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1428هـ/ 2007م.
- المحامي، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، إحسان حقي (تحقيق)، دار النفائس، بيروت، ط1، 1422هـ/ 1981م.
- مدكور، إبراهيم، المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية، 1415هـ/ 1994م.
- الودائي، فتحية محمد، جعفر، أسماء علي، تطور ظاهري القبالة والضمان إلى نظام الالتزام في الدولة العثمانية (132هـ، 1299م)، ع17، مجلة كلية الآداب-جامعة مصراتة، يونيو 2021.
- ياغي، إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ط3، 1433هـ/ 2002م.
- يوسف، جوزيف نسيم، تاريخ الدولة البيزنطية (884-1453م)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005م.

<https://stringfixer.com/ar/Ducat> -